

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف



2015/0047315/5

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

**Subject: Response to the Questionnaire to assess the human rights implications
of the implementation of the Madrid International Plan of Action on
Ageing**

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights and has the honour to refer to the latter's Note Verbale dated 31 March 2015, and its attachment the questionnaire prepared by the Independent Expert on the enjoyment of all human rights by older persons to assess the human rights implications of the implementation of the Madrid International Plan of Action on Ageing.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the response to the above mentioned questionnaire (in Arabic) as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.



Geneva, July 8th, 2015

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
E.mail: olderpersons@ohchr.org
C.C. khassine@ohchr.org

✍ N. A

Ministry of Foreign Affairs



وزارة الخارجية

دور دولة قطر في تنفيذ ما جاء في خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة

رد على الاستبيان المعد من قبل الخبير المستقل المعني بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٠/٢٤ الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢م

التاريخ: ٢٠١٥/٧/٨م

أولاً: تم ادراج نهج حقوق الانسان في اطار تنفيذ ما جاء في الاطار العملي لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة بإدراج البنود التي تتناسب مع المجتمع القطري في التشريعات والقوانين كما يلي:

١. في الدستور القطري:

- كرس الدستور الدائم لدولة قطر الصادر عام ٢٠٠٤م حق المسن في الباب الثاني تحت عنوان: "المقومات الأساسية للمجتمع"، حيث نصت البنود التالية على ما يلي:
- المادة (٢١) من الدستور "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة ل حمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والشيخوخة في ظلها".
- كما حرص الدستور على المحافظة على صحة فئة المسنين من خلال المادة (٢٣) "تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون".
- كما ساوى الدستور بين المسنين وغيرهم في الحقوق والواجبات العامة، حيث نصت المادة ٢٤ على أن "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة".



Ministry of Foreign Affairs

وزارة الخارجية

- كذلك أقر الدستور المساواة أمام القانون للمسنين وغيرهم حيث نصت المادة (٣٥) على أن "الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".

٢. في قانون الضمان الاجتماعي :

- جاء القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧م في مجال الضمان الاجتماعي تطويراً لما سبقه من القوانين، وقد حدد القانون المسن: " كل من تجاوز الستين عاماً من عمره وليس له عائل مقتدراً أو مصدر كاف للعيش".
- ومن أهم التشريعات والتدابير لكفالة الشيخوخة في قانون الضمان الاجتماعي في المادة (٣) حيث ضمن فئة المسنين من الفئات التالية في الأشخاص الذين يستحقون معاشاً ، وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ويوفر الضمان الاجتماعي للمسن مساعدة مالية ، وبديل خادم ، إعفاء من الرسوم وتوفير بعض الاحتياجات .
- كما ضمن قانون الأسرة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦ : حق نفقة الوالدين من كبار السن على الأبناء حيث نصت المواد رقم (٨١، ٨٠) على ذلك.

٣. في قانون الإسكان:

أصدرت دولة قطر في قانون الإسكان رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢م بناءً على القانون رقم (١) ١٩٦٤ الخاص بالمساكن الشعبية لتوفير المسكن على نفقة الدولة للعجزة وكبار السن من الذين يتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها من القانون.

وعند إعادة تنظيم قوانين الإسكان أصدر المشرع القطري القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧م بنظام الإسكان والذي تضمن حق المواطن القطري في السكن سواء كان من المسنين أو من غيرهم.

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧م بأولويات وضوابط الانتفاع بنظام إسكان ذوي الحاجة وقد كفلت المادة (١/٢) للمسن حق الانتفاع بالمسكن حيث نصت على أنه: " ينتفع القطري ذكراً أو أنثى بهذا النظام وفقاً للضوابط التالية: أن يكون من الفئات التي تحتاج إلى رعاية اجتماعية كالمعاق واليتيم والعاجز عن العمل والمسن..."

٤. في قانون العمل:

- أجازت المادة (١٦١) من قانون إدارة الموارد البشرية، رقم (٨) لسنة ٢٠٠٩م مد خدمة الموظف إلى سن الخامسة والستين وفي حالات يجوز المد إلى ما بعد الخامسة والستين .
- تضمن قانون التقاعد والتأمينات الاجتماعية أن يتم صرف الراتب الأساسي والعلوة الاجتماعية لتأمين حياة مستقرة لكبار السن بعد تقاعدهم وقد شمل القرار الأميري رقم (٥٠) لعام ٢٠١١م المتمثل في زيادة الرواتب الأساسية والعلوة الاجتماعية بواقع ٦٠% المتقاعدين القطريين المدنيين و بواقع (١٢٠%) المتقاعدين العسكريين في الدولة .

٥. الحماية القانونية لفئة المسنين:

- جاء في قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م حيث تضمنت المادة (٥١٦) المعدلة بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٥م الذي ينص على حظر إصدار أمر بحبس المدين إذا تجاوز السبعين من العمر .

Ministry of Foreign Affairs



وزارة الخارجية

- كما تم صياغة قانون حماية حقوق كبار السن في دولة قطر ، حيث تم تشكيل فريق عمل مشترك لدراسة وتطوير التشريعات ذات الصلة بالمسنين بناءً على قرار الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة رقم (٤) لسنة ٢٠١١ م، حيث يتولى فريق العمل دراسة وتطوير التشريعات ذات الصلة بالمسنين لحماية حقوق المسنين المتعلقة بحقوقهم في مجالات الاستقلالية بالمشاركة والرعاية، وتحقيق الذات، والكرامة. ولا يزال فريق العمل يواصل اجتماعاته بشكل مكثف حتى يخرج القانون بشكل الذي يكفل حقوق كبار السن بالمجتمع القطري، وقد تم وضع مسودة قانون حقوق كبار السن في دولة قطر ورفعها لأصحاب القرار السياسي في البلاد لمراجعتها واعتماده وإصدار القانون فيما بعد .

ثانيا : تم إنشاء وتأسيس العديد من المؤسسات واللجان المعنية بتعزيز وحماية حقوق كبار بمفهومها الشامل الغير قابل للتجزئة على المستويين الحكومي وغير الحكومي ، وإصدار العديد من السياسات والبرامج لتمكين كبار السن من العيش بكرامة، ومنها :

١. المجلس الأعلى للصحة:

- بدأت الخدمات الصحية لكبار السن بمؤسسة حمد الطبية في عام ١٩٨٢م بحيث تم تحول مستشفى ارميلة إلى مركز إعادة تأهيل للأشخاص البالغين العاجزين وكبار السن (المسنين) والأطفال ذوي الإعاقات .
- وفي عام ١٩٨٥ بدأ العمل أيضا بعيادة الرعاية اليومية لكبار السن لتحسين واستعادة الوظائف الطبيعية للأعضاء البدنية وتأخير تدهور الحالة الجسدية.
- كما تم إنشاء وحدة العناية الطويلة الأمد لأسباب اجتماعية فضلا عن إدارة التأهيل الطبي التي تقوم بالتنظية الطبية الكاملة لجميع الحالات التي تستوجب تدخل العلاج الطبيعي .
- برنامج الرعاية المنزلية ، ويتم خلاله إجراء زيارات منزلية للمرضى من ذوي الحالات المستعصية وذلك من قبل فريق يتألف من طبيب ومرضة وأخصائي اجتماعي.

٢. المؤسسة القطرية لرعاية المسنين عام ٢٠٠٣

بناءً على القرار الوزاري رقم (٨) لسنة ٢٠٠٣م تم الموافقة على تأسيس المؤسسة القطرية لرعاية المسنين بتوجيهات من صاحبة السمو الشيخة /موزا بنت ناصر المسند ، وهي مؤسسة خاصة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وتم اعتماد نظامها الأساسي في يناير ٢٠٠٣ ، وتعمل المؤسسة على :

١. إيواء المسنين الذين تعجز أسرهم عن رعايتهم أو من ليس لديهم أسر ترعاهم.
٢. توفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية المناسبة لهم.
٣. تقديم خدمات الرعاية للمسنين في مساكنهم وبين أسرهم.
٤. توعية الأسر لاحتضان المسنين وتوجيههم لأفضل أساليب العناية بهم.
٥. تأهيل المسنين لمواجهة مشكلة كبر السن والتأقلم معها.
٦. إدماج المسنين في المجتمع كل حسب قدراته .
٧. تقديم أفضل الرعاية للمسنين والحفاظ على حقوقهم الاجتماعية والمعنوية.



Ministry of Foreign Affairs

وزارة الخارجية

وباشرت المؤسسة على استقبال الحالات في مركز الرعاية الداخلية في عام ٢٠٠٧م ، ووضعت المؤسسة برنامجا للرعاية الداخلية الدائمة طويلة الأمد، والرعاية القصيرة الأمد، والرعاية المنزلية، والرعاية اللاحقة لخدمة كبار السن من الجنسين .

ولقد تبنت المؤسسة مشروع استراتيجيتها العامة لعام ٢٠١١م في ضوء الاستراتيجية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦م والاستراتيجية العامة للأسرة وقد تضمنت المجالات والأهداف الاستراتيجية التالية:

- الهدف الاستراتيجي الأول : تهيئة البيئة المناسبة و توفير الرعاية الشاملة والتأكيد على القيم الدينية والاجتماعية التي تؤمن لكبار السن حياة كريمة ، والسعي الدائم لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية (النهارية والمنزلية) التي ترفع من مشاركتهم في الحياة الاجتماعية ، وتعزز من دورهم في المجتمع وترفع من وعي المجتمع أفرادهم ومؤسساته بحقوقهم وإمكاناتهم .
- الهدف الاستراتيجي الثاني : العناية بصحة كبار السن بتطوير الرعاية الصحية والنفسية الشاملة ، وتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية لهم وفق نظام متكامل عالي الجودة ، ورفع مستوى اهتمام المجتمع بالصحة النفسية لكبار السن، وتعزيز مفهوم كبير السن لذاته ولطبيعة المرحلة التي يعيشها .
- الهدف الاستراتيجي الثالث: تسخير الإعلام المرئي والمسموع والمقروء لبث الرسائل الإيجابية والإرشادات والتوجيهات لجذب المجتمع للمشاركة في تعزيز العمل مع كبار السن وذويهم ، وإبراز دور كبار السن في المجتمع وترسيخ النظرة الإيجابية نحوهم من خلال تحقيق تلك المشاركة المجتمعية وتفعيلها وتفعيل التواصل مع الجهات المجتمعية الأخرى لخدمة قضايا كبار السن.
- الهدف الاستراتيجي الرابع : دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسة بإجراء البحوث الميدانية عالية الجودة متخصصة بالشيخوخة وقضايا كبار السن وحاجاتهم ، وتوفير كافة مستلزمات البحث العلمي وتقديم نتائج شاملة ودقيقة حول هذه القضايا بالتعاون مع الجهات المعنية والأخذ بهذه النتائج .
- الهدف الاستراتيجي الخامس: استمرار الدور المؤسسي الحديث والمتطور لتعزيز دور المجتمع المدني بصورة أكبر من خلال مشاركته ودعمه للمؤسسة وكبار السن ، و بناء قدرات مؤسسية وتنظيمية تقدم خدمات نوعية لكبار السن بصورة فعالة.

٣. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

تم تشكيل إدارة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة - وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القرار الأميري رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩ ، وتختص بما يلي:

١. الإسهام في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.
٢. تطوير وتنفيذ البرامج والخدمات اللازمة لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.
٣. توعية وتنقيف المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وتنفيذ برامج التدريب الموجهة للعاملين معهم، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.
٤. المشاركة في تمثيل الدولة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.
٥. تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.

Ministry of Foreign Affairs



وزارة الخارجية

ثالثا : السياسات الوطنية و الاستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة من الدولة التي تضمن المساواة في تمتع كبار السن بالحقوق :

١ . السياسة السكانية لدولة قطر أكتوبر ٢٠٠٩ في مجال تمكين المسنين
انطلقت السياسة السكانية لدولة قطر في أكتوبر ٢٠٠٩ وقد تضمنت السياسة السكانية لدولة قطر الهدف الإستراتيجي رقم (١٣) والذي نص على تمكين المسنين من المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والعمامة وقد وضعت أهدافاً مرحلية في سبيل تحقيق ذلك :
الأهداف المرحلية:

- ١ . توفير مصادر دخل كاف للمسنين.
- ٢ . العمل على ضمان الخدمات الصحية والاجتماعية لهم .
- ٣ . حث الأسر على رعاية مسننيها ودعمها ومساندتها في تقديم واجباتها الاجتماعية نحوهم .
- ٤ . إنشاء وتطوير رعاية المسنين مع الحث على رعايتهم من قبل أسرهم .
- ٥ . تطوير نظام التقاعد ونظام التأمين بحيث يشمل جميع القطاعات (العام والخاص والمختلط) مما يوفر حياة كريمة للمتقاعدين مهما كان ميدان عملهم السابق .
- ٦ . تطوير طب الشيخوخة وتحسين منافذ خدماته ، والتوسع في خدمات رعاية طويلة الأجل سواء في المؤسسات الصحية أم عن طريق توفير خدمات للمنازل .

٢ . الإستراتيجية الوطنية التنموية (٢٠١١-٢٠١٦):

انطلقت الإستراتيجية الوطنية التنموية (٢٠١١-٢٠١٦) في الثامن والعشرين من مارس ٢٠١١، حيث تحتوي على برامج من شأنها أن توفر أفضل مستويات الرعاية الصحية المتطورة والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وتعتبر إستراتيجية الحماية الاجتماعية من بين الإستراتيجية القطاعية الأربعة عشر المكونة لإستراتيجية القطاعية الأربعة عشر المكونة لإستراتيجية التنمية الوطنية، ومن بين الأهداف التي حددتها الإستراتيجية ذات العلاقة بالمسنين ما يلي:

- ١ . اعتماد آلية لمراجعة تشريعات الحماية الاجتماعية وتحديثها.
 - ٢ . توسيع قاعدة بيانات فرص العمل المتاحة للفئات الضعيفة والمهشمة.
 - ٣ . زيادة عدد المشاركين في برنامج الأسر المنتجة بنسبة ٥٠% من بين المستفيدين من إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية.
 - ٤ . توسيع القطاعات المشمولة في نظام التقاعد.
 - ٥ . تخفيض الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض إلى النصف.
- كما عملت الدولة بموجب الإستراتيجية الوطنية للصحة ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية المشار إليها أعلاه على تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدمات صحية وقائية وعلاجية عالية الجودة يدار وفق أفضل المعايير العالمية ويوفر للجيل الحالي والأجيال القادمة حياة صحية مديدة وتكون متاحة لجميع السكان .

Ministry of Foreign Affairs



وزارة الخارجية

٣. إستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية:

ترتبط إستراتيجية قطاع الحماية بأهداف رؤية ٢٠٣٠م ، وتتكامل مع إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦. وتضمن إستراتيجية قطاع الحماية عدة مشاريع وبرامج اجتماعية من بينها مشاريع خاصة بالمسنين وهي : خطة المشروع ٢٠٥ مراجعة شاملة لنظام المعاشات التقاعدية : وهي خطة لمراجعة وتطوير نظام المعاشات التقاعدية ، تهدف من خلالها إلى بناء بيئة تمكينية لإدماج الجماعات الأقل حظاً والمعرضة للمخاطر في قوة العمل والمجتمع ، أيضا توسيع نظام المعاشات التقاعدية وتقرير عدد الأسر التي يعليها شخص مسن إلى النصف .

وقد تم إعداد إستراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية المشروع رقم (٤) الخاص بالمسنين : والتي تهدف إلى بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين يرفع حقوقهم ويؤمن مشاركتهم ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على الكرامة والصحة. ومن أهم المخرجات المتوقعة لهذه الإستراتيجية:

- تنشيط تمويل الخدمات المقدمة للمسنين من المؤسسات الخاصة
- ضمان مصدر دخل دائم وكافي للمسنين
- إشراك المسنين من الجنسين في قوة العمل والاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم
- رفع مستوى مشاركة المسنين في تخطيط البرامج المقدمة لهم والقضايا التي تخصهم
- توعية كبار السن وأسراهم بحقوقهم التشريعية والمجتمعية والمدنية وبطرق تمكينهم منها وتوعية المجتمع للتعرف أكثر على احتياجات الأسر التي لديها مسنين

٤. الإستراتيجية الوطنية للرعاية المستمرة:

وقد ركزت الإستراتيجية الوطنية للرعاية المستمرة مشروع رقم ٣,١ تحت إشراف المجلس الأعلى للصحة على مستويات الصحة لفئة المسنين والتي شملت :

أولا : الرعاية المتقدمة للمسنين في المستشفيات: (المستوى الرعايي الثالث)

وهذه الرعاية تنقسم إلى ثلاث مستويات من البرامج:

- برنامج الرعاية الحادة : للمسنين في مستشفى حمد العام والذي يتضمن رعاية المسنين من دخولهم إلى إدارة الطوارئ من قبل فريق طب العجزة والذي يعمل على استقرار الحالة ومواصلة العلاج إلى ضمان خروج المريض إلى المجتمع مره أخرى وفي هذا المستوى لا توجد أسره مخصصة لرعاية المسنين ولكن يتم علاجهم حسب تشخيص الحالة والمرض.
- برنامج الرعاية المتوسطة (الثانوية) : والتي يقوم بها فريق طب العجزة من متخصصين لعلاج المسنين من الأمراض التي تتطلب فترة أطول للعلاج والشفاء وهي تتضمن علاج الأمراض المزمنة والتي قد تؤدي إلى العجز في مستشفى ارميله وهناك عدد محدد من الأسره لعلاج مثل هذه الحالات في وحدتين متخصصتين واحده للنساء وأخرى للرجال من فئة المسنين ويصاحبها برامج التأهيل الطبي والمجتمعي لضمان عودة المريض إلى مجتمعه بطريقه آمنه وسليمة. كذلك يوجد عيادات متخصصة في هذا المستوى في جميع الاختصاصات المتعلقة في فئة المسنين على مدار الأسبوع.

Ministry of Foreign Affairs



وزارة الخارجية

- برنامج الرعاية التمريضية المستمرة : وهذا برنامج يبلغ سعته الحالية ٨٠ سرير في مدينة حمد الطبية وهي تشمل الرعاية الطبية والتمريضية للمسنين والذين يعانون من بعض المشاكل الطبية وغيرها من الاجتماعية التي تحد من خروجهم إلى المجتمع ويتولى الرعاية فريق طبي من طب العجزة مع فريق متخصص من التمريض.
- هناك برنامج التأهيل المجتمعي: وهو خلق لتكوين بيئة شبه منزلية للمرضى تحت مظلة الرعاية الطبية التأهيلية لضمان سهولة اندماج المسنين في المجتمع مره أخرى وتبلغ سعة البرنامج ٧٦ سرير وتشمل الخدمات الطبية والتمريضية والاجتماعية .
- الرعاية المنزلية : وهو برنامج قائم على فريق متخصص من التمريض مع طاقم من العلاج التأهيلي يقوم بزيارات منزليه على مدار الساعة لجميع المرضى من فئة المسنين .

ثانيا : الرعاية المتوسطة التأهيلية للمسنين : (المستوى الرعائي الثاني): و تنص الإستراتيجية إلى إن خدمات المسنين يجب إن تستمر لتشمل جميع المراكز الرعائية والتي من المقرر إنشائها على جميع مستويات الدولة (مقرر إنشاء ٨ مراكز تأهيلية مجتمعية) تتضمن فئة المسنين من خلال إنشاء عيادات متخصصة لعلاج وتأهيل المسنين وبرامج العلاج الطبيعي والوظيفي والنطق والبلع في جميع أنحاء الدولة لتكون بؤره لقيام مدن صديقه للمسنين تعمل على تسهيل استمرار عملية الرعاية الطبية والتأهيلية لهذه الفئة المستهدفة.

إما بالنسبة للعناية المنزلية (المستوى الرعائي الثاني) فقد أتت الإستراتيجية الوطنية للرعاية المستمرة لتحت على:

- توزيع نطاق خدمات الرعاية المنزلية بين نطاق الرعاية الصحية الأولية وبين مؤسسة حمد العام
- أقامه مراكز متخصصة للرعاية المنزلية في جميع أنحاء الدولة لتسهيل وصول الخدمة للمسنين
- تطوير الموارد البشرية الطبية والتمريضية لتغطية الكثير من الخدمات الطبية للمسنين
- وضع اليه لتقديم الأجهزة الطبية المساعدة من خلال مراكز الرعاية المنزلية لضمان توفرها للمسنين .

ثالثا : الرعاية الصحية الأولية للمسنين : (المستوى الرعائي الأول)

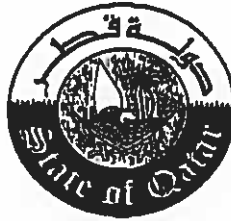
وتضمنت الإستراتيجية نطاق خدمات الرعاية الصحية الأولية بالنسبة للمسنين وذلك :

- عمل برامج التوعويه والتدريبية للمسنين والأسر قائمه على رعايتهم.
- إقامة العيادات المتخصصة في علاج المسنين من خلال المراكز الصحية الأولية.
- العمل على ورش عمل وتدريبه للطاقم الطبي والتمريضي بكيفية التعامل مع المسنين .
- خلق الشراكة بين البيئة المحيطة والمراكز الصحية في عملية توفير خدمات المسنين في نطاق المناطق السكانية .

رابعا : فيما يختص بتعزيز التعاون الدولي أمر أساسي لاستكمال الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة تنفيذا كاملا. ولذلك نشجع المجتمع الدولي على زيادة تعزيز التعاون فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بالشيخوخة .

فقد شاركت دولة قطر في كثير من المؤتمرات والمتقيات الدولية والإقليمية التي تهتم بحقوق كبار السن ومنها على سبيل السرد لا الحصر :

Ministry of Foreign Affairs



وزارة الخارجية

- المشاركة في أعمال اللجنة الخليجية لرعاية المسنين التي ينظمها المكتب التنفيذي لمجلس التعاون الخليجي بشكل دوري لمناقشة الموضوعات الخاصة برعاية المسنين في دول المجلس . وتمت مناقشة خطة العمل اللازمة لعمل هذه اللجنة خلال الخمس سنوات القادمة، ووضعت النقاط التالية:
 ١. متابعة دمج خدمات رعاية المسنين في خدمات الرعاية الصحية الأولية.
 ٢. متابعة استحداث إدارة لرعاية المسنين بوزارات الصحة بدول المجلس.
 ٣. العمل على تشجيع دول المجلس على وضع خطة وطنية لرعاية المسنين مع تشجيع العمل التطوعي.
 ٤. تحفيز وزارات الصحة على إشراك القطاعات الأخرى ذات العلاقة للمشاركة الفاعلة في الخدمات المقدمة لرعاية كبار السن.
 ٥. حث دول المجلس على إنشاء مراكز معلومات وبناء قواعد بيانات خاصة بجميع المسنين قابلة للتطوير المرحلي بما يتناسب مع المستحدثات العالمية وربطها بشبكة معلومات إقليمية.
 ٦. العمل على تقوية التعاون مع المنظمات الإقليمية والعالمية ذات العلاقة للاستفادة من الخبرات وتبادل المعلومات المشاركة في جلسات العمل المفتوح العضوية المعنى بالشيخوخة بالأمم المتحدة في نيويورك (جلسة العمل الأولى ابريل ٢٠١١م- جلسة العمل الثانية أغسطس ٢٠١١م - جلسة العمل الثالثة أغسطس ٢٠١٢م
 - المشاركة في اجتماعات المرجعية الإقليمية الثانية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (ديسمبر ٢٠١١) في بيروت .
 - حضور ملتقى خدمات كبار السن الثاني ٢٠١٣م - بدولة الإمارات العربية المتحدة .
 - المشاركة في أعمال الندوة الخليجية حول الحماية الاجتماعية لكبار السن .
 - الاستعداد للمشاركة في أعمال الملتقى الخليجي حول جودة الحياة لكبار السن وخدماتهم واستقرارهم مستقبليهم (١٢-١٣ مايو ٢٠١٤م) .
 - المشاركة في حلقة عمل حول سياسات الرعاية الشاملة لكبار السن بالتعاون مع إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بالأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (ديسمبر ٢٠١١م).